الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تقريــر لجنـة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة حول مشاريع قوانين تتعلق بالموافقة على اتفاقية الإجارة واتفاقية الاستصناع واتفاقية القرض المبرمة في 05 أفريل 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس

(عدد 27 و28 و2016/29)

- **تاريخ إحالة المشاريع على اللجنة:** 01 جوان 2016.
- **الوثائق المرفقة بالمشاريع:** وثيقة شرح الأسباب ونصوص الاتفاقيات.
- **نظر اللجنة:** جلسة يوم 20 جوان 2016
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** 20 جوان 2016

رئيس اللجنة: الهادي صولة

نائب رئيس اللجنة: سالم الحامدي **مقرر اللجنة:** محمود القاهري

مقررين مساعدين: الحسين اليحياوي & سماح بوحوّال

أولا: تقديم مشاريع القوانين

تهدف برامج التنمية الفلاحية المندمجة إلى تطوير القطاع الفلاحي من خلال النهوض بالمنظومات الفلاحية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية إضافة إلى تحسين ظروف العيش وتدعيم البنية الأساسية بالمناطق الريفية. كما تساهم هذه البرامج في إدماج الشباب والمرأة الريفية في الدورة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 05 أفريل 2016 مع البنك الإسلامي للتنمية اتفاقيات استصناع وإجارة ووكالة (تمويل إجارة خدمات) وقرض وذلك للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس بمبلغ 24.33 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 56 مليون دينار تونسي (1 أورو = 2.27 دينار تونسي بتاريخ 13 أفريل 2016).

وفي ما يلي أهداف مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس ومنطقة تدخله وعناصره وكلفته وطرق تمويله.

1) أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى تنمية المناطق ذات الاحتياجات الخصوصية لمعتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي بن خليفة بولاية صفاقس من خلال تنمية القطاع الفلاحي بالرفع من مردودية الضيعات الفلاحية وتوفير مواطن شغل جديدة وتحسين الظروف المعيشية للفلاحين بهذه المناطق وخاصة النساء والشباب العاطل عن العمل.

2) منطقة تدخل المشروع:

تضمّ منطقة تدخّل المشروع الثلاث معتمديات الداخلية لولاية صفاقس وهي الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي بن خليفة من مجموع 16 معتمدية. وتمسح منطقة المشروع حوالي 333 ألف هكتار أي حوالي 48 % من مساحة الولاية وتعُدّ 34 عمادة منها 9 بمعتمدية الحنشة و13 بمعتمدية منزل شاكر و12 بمعتمدية بئر علي بن خليفة.

3) عناصر المشروع:

تتمثل عناصر المشروع أساسا في:

- دعم البنية الأساسية الريفية من خلال أعمال المحافظة على التربة والمياه وتطوير الري والمراعي ودعم البنية الأساسية،
- الارتقاء بنسق الإنتاج الفلاحي والحيواني ودعم التسويق وتوفير دورات تدريبية لفائدة الفلاحين،

- تيسير النفاذ لخدمات التمويل التشاركي للمساهمة في التمكين الاقتصادي للمستفيدين،
- دعم وحدة تنفيذ المشروع.

4) كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 67.5 م.د.ت، ويساهم البنك فيه بمبلغ 24.33 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 56 م.د.ت وذلك على النحو التالي:

أ - <u>الاستصناع</u>:

- المبلغ: 12.22 مليون أورو وهو ما يعادل حوالي 27.8 م. د. ت،

- هامش الربح: الأوريبور 6 أشهر زائدا 130 نقطة أساس. وسيتمّ بعد نهاية فترة الإعداد (4 سنوات) تثبيته على أساس السعر التبادلي للأوريبور (swap)،

- فترة السداد: 15 سنة منها 4 سنوات إمهال.

ب - <u>الإجارة</u>:

- المبلغ : 3.62 مليون أورو وهو ما يعادل حوالي 8.2 م. د. ت،

- هامش الربح: الأوريبور 6 أشهر زائدا 130 نقطة اساس. وسيتمّ بعد نهاية فترة الإعداد (4 سنوات) تثبيته على أساس السعر التبادلي للأوريبور (swap)،

- فترة السداد: 15 سنة منها 4 سنوات إمهال.

ج - <u>القرض</u>:

- المبلغ: 8.5 مليون أورو وهو ما يعادل حوالي 19.4 م. د. ت.

- رسم الخدمة: رسم خدمة لا يتجاوز 1.5 % سنويا من أصل القرض.

- فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.

ثانيا: أعمال اللجنة

نظرت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة في مشاريع القوانين المحالة عليها في جلستها المنعقدة بتاريخ 20 جوان 2016، حيث تمّ عرض الفصل الوحيد لكل مشروع قانون ووثيقة شرح الأسباب وتلاوة نصوص الاتفاقيات الملحقة بها. وقد تم خلال هذه

الجلسة دعوة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري للاستماع إليه حول مشاريع هذه القوانين.

وأفاد السيد الوزير، في مداخلته، أن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس هو مشروع مماثل للمشاريع المندمجة الأخرى في جلّ الولايات الداخلية التي تهتم بالتنمية الفلاحية والريفية ويهدف أساسا إلى تحسين ظروف عيش متساكني معتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس من خلال تحسين البنية الأساسية وتنمية القطاع الفلاحي، إضافة إلى دفع الاستثمار من قبل النساء والشباب العاطل عن العمل وذلك عبر توفير خط تمويل خاص "التمويل الأصغر" .

وبيّن أن منطقة تدخل هذا المشروع ستشمل الحنشة (9 عمادات) ومنزل شاكر(13 عمادة) وبئر علي بن خليفة (12 عمادة). مشيرا بأن مساحة هذا المشروع تبلغ حوالي 333 ألف هكتار أي حوالي 48% من مساحة الولاية والذي سيمس حوالي 160 ألف منتفع (30 ألف بصفة مباشرة و130 ألف بصفة غير مباشرة).

وأضاف أن كلفة هذا المشروع، الذي سيتم تمويله من قبل البنك الإسلامي للتنمية، تبلغ 67.5 مليون دينار منها 55.4 مليون دينار في شكل قروض و12.1 مليون دينار من ميزانية الدولة. مشيرا إلى أن فترة إنجازه ستتراوح على مدى 5 سنوات من 2017 إلى 2021.

وتطرّق السيد الوزير إلى أهم عناصر هذا المشروع، والتي تتمثل في ما يلي:

- **دعم البنية الأساسية الريفية:** ترتكز على المكونات التالية:

- أشغال المحافظة على المياه والتربة: إنجاز وتهيئة مصاطب ميكانكية على مساحة 6600 هك واحداث 44 منشأة لفرش المياه وتغذية المائدة المائية وتهيئة 30 منشأة وإنجاز 4 بحيرات جبلية،
- التهيئة المائية: إحداث منطقة سقوية (50 هك) وتهيئة المناطق السقوية بمعدات الاقتصاد في مياه الري حسب الدراسات الفنية للمناطق السقوية الخاصة وإحداث أبار خاصة قليلة العمق (108) وعميقة (73) وحفر 9 آبار استكشافية وإدخال تقنيات جديدة لتحلية مياه الآبار.
- التهيئة الرعوية على مساحة 4000 هك.
- التزود بالماء الصالح للشرب لفائدة حوالى 2000 عائلة.
- تطوير المدّ الكهربائي في الوسط الريفي على مسافة 63 كلم.
- التهيئة العقارية على مساحة 1900 هك.
- المسالك الفلاحية: إحداث 53 كلم وتهيئة 7 كلم.

- **دعم الإنتاج الفلاحي والحيواني والتسويق:** ويرتكز على المكونات التالية:

- التنمية الفلاحية: إعادة غراسة أشجار الزيتون القديمة على مساحة 9500 هك.
- دعم الإنتاج الحيواني: اقتناء 210 خزان لتبريد الألبان (السعة بين 300 إلى 500 لتر) ومعدات لصنع الأعلاف كما سيتم إدخال عنصر تربية الإبل (400 أنثى) وتنمية الزراعات المستنبتة (7 وحدات).
- دعم البحث العلمي لقطاع الزيتون بجهة المشروع.
- التنمية المحلية: دعم قدرات الفلاحين وتكوين الهياكل المهنية القاعدية (حوالي 40 دورة تكوينية).

- **إحداث مشاريع مدرة للدخل لفائدة الشباب والمرأة الريفية** عبر تركيز خط تمويل بقيمة 6.79 مليون أورو أي حوالي 15.4 مليون دينار لتمويل 500 مشروع (مشاريع فردية أو شركات) لفائدة الشباب والمرأة الريفية مع توفير التكوين ودراسات الجدوى والدعم الفني للمنتفعين.
- **دعم وحدة تنفيذ المشروع:** من خلال دعم قدرات الإطارات وتوفير وسائل العمل الضرورية، إضافة إلى انتداب مكتب دراسات لتوفير الخدمات الاستشارية.

ولدى تدخلهم، اعتبر السادة أعضاء اللجنة أن هذه المشاريع التي تستهدف أساسا الجهات ذات الأولوية ترمي إلى دعم التنمية الجهوية وتحسين ظروف العيش وخلق مواطن شغل مباشرة وغير مباشرة وتثمين وترشيد الموارد الطبيعية والمائية المتاحة بهذه الجهات، إضافة إلى تهيئة المراعي وتنمية الانتاج الحيواني وتدعيم بعض مكونات البنية الأساسية وتنظيم الوسط الريفي والارتقاء بمردودية هذه المناطق بصفة عامة.

وأكّد السادة النواب على ضرورة العمل على مرحلة ما بعد الإنتاج وخاصة التسويق والترويج من أجل ضمان نجاعة هذه المشاريع. مشيرين إلى أهمية دعم الجانب الاتصالي والإعلامي للتعريف بهذه المشاريع من أجل مزيد استقطاب الشباب وخاصة النساء في الجهات الريفية والناشطين في القطاع الفلاحي. كما شدّدوا على ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية من خلال تشريك المنتفعين في كافة المراحل من الإعداد إلى التنفيذ بما يضمن ديمومتها.

وتقدموا بجملة من الاستفسارات تعلقت خاصة بما يلي:

- خصوصيات الجهة من جانب الانتاج الفلاحي والنقائص الموجودة،
- المعايير التي تم على أساسها تحديد المناطق المنتفعة بهذه المشاريع،
- الصعوبات التي تعترض هذه المشاريع،
- مدى وجود مشاريع أخرى متزامنة في ولايات أخرى،
- ديمومة هذه المشاريع وأثرها بعد انتهاء الإنجاز،

- متابعة وتقييم المشاريع لضمان نجاعتها،
- برنامج الوزارة في تقييم هذه النوعية من المشاريع الفلاحية المندمجة بما يساهم في ضبط استراتيجية وطنية في المجال تراعي خصوصيات مناطق التدخل واحتياجات المنتفعين.

وفي ردوده، أفاد السيد الوزير أن عدد المشاريع الفلاحية المندمجة التي في طور الإنجاز يبلغ 9 وتتوزع على 10 ولايات ذات أولوية وهي: سيدي بوزيد والقصرين والكاف وقفصة وقابس (الجزء الثالث) وقبلي وتطاوين ومدنين وجندوبة، وتبلغ تكلفة هذه المشاريع حوالي 425 مليون دينار إضافة إلى برمجة مشاريع في المستقبل تهم ولايتي زغوان وسليانة.

وبيّن بخصوص مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس أنه سيساهم في الرفع من قيمة الانتاج والتقليص من نسبة الفقر، مشيرا إلى وجود دراسة في الغرض تفيد بأن هذا المشروع سيمكّن من التقليص في مؤشر الفقر بمعتمدية الحنشة من 10.7% إلى 8.3% وبمعتمدية منزل شاكر من 11.2% إلى 9.7% وبمعتمدية بئر علي بن خليفة من 16.3% إلى 13.7%.

وأشار إلى أن هذا المشروع سيمكّن من دعم الاستثمارات في البنى التحتية الريفية من طاقة وكهرباء والعمل على تحسين المحاصيل الزراعية خاصة في مجال الأشجار المثمرة والزياتين وإنتاج الثروة الحيوانية وخاصة الإبل والأبقار. علاوة على دوره في المحافظة على الموارد الطبيعية من مياه وتربة بحكم أن المساحات المهددة بالانجراف بلغت 320 ألف هكتار تمّ منها تهيئة قرابة 180 ألف هكتار فقط.

وفي ختام مداخلته، جدّد السيد الوزير تأكيده أن مثل هذه المشاريع لها فائدة كبرى بما أنها مدرة للدخل، مشيرا إلى السعي إلى الإسراع بتقييم تجربة المشاريع الفلاحية المندمجة لإعداد تصور مستقبلي للمشاريع التنموية بالتنسيق مع مختلف الوزارات المعنية.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشاريع القوانين المعروضة بإجماع الحاضرين وتوصي الجلسة العامة بالمصادقة عليها.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
الهـادي صولـة	محمود القاهري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على

اتفاقية الإجارة المبرمة في 05 أفريل 2016 بين

حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية

بشأن تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاقية الإجارة الملحقة بهذا القانون والمبرمة في 05 أفريل 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن توكيل الحكومة التونسية، طبقا لاتفاقية الوكالة الملحقة بهذا القانون، لتقديم خدمات في إطار مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس بمبلغ لا يتجاوز ثلاثة ملايين وستمائة وعشرين ألف (3.620.000) أورو.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على

اتفاقية الاستصناع المبرمة في 05 أفريل 2016 بين

حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية

بشأن تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاقية الاستصناع الملحقة بهذا القانون والمبرمة في 05 أفريل 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن توكيل الحكومة التونسية، طبقا لاتفاقية الوكالة الملحقة بهذا القانون، لإنجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس بمبلغ لا يتجاوز اثني عشر مليون ومائتين وعشرين ألف (12.220.000) أورو.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على

اتفاقية القرض المبرمة في 05 أفريل 2016 بين

حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية

بشأن تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة في 05 أفريل 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس بمبلغ لا يتجاوز ثمانية ملايين وخمسمائة ألف (8.500.000) أورو.